

Distr.: General
22 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 22 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة 181/77 بشأن دور المرأة في التنمية، ينظر الأمين العام في هذا التقرير في الأدلة والاتجاهات العالمية ويستعرض ويقيم التدابير المتخذة على الصعيد الوطني، منذ عام 2022، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المراعي للمنظور الجنساني والحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل؛ وعمل المرأة وحقوق الإنسان للمرأة وإنهاء التمييز الجنساني؛ وريادة المرأة للأعمال؛ والرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر للنساء والفتيات وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر للمرأة؛ والعنف الجنساني والتحرش الجنسي؛ والحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛ والحق في التعليم طوال دورة الحياة؛ والمنظومات الغذائية المستدامة؛ والقدرة على التأقلم مع المناخ والبيئة والكوارث في الأزمات المتراكمة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/150.

160824 050824 24-13384 (A)



أولا - مقدمة

1 - سلّمت الجمعية العامة، في قرارها 181/77 بشأن دور المرأة في التنمية، بأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن، ومشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في الاقتصاد، أمور لا بد منها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولاحظت مع القلق الفجوات وأوجه التفاوت الكبيرة المستمرة بين الجنسين ودعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجتها. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار 181/77.

2 - ويستند هذا التقرير إلى معلومات قدمتها 32 دولة عضواً وتسعة كيانات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وكذلك إلى مصادر أخرى⁽¹⁾. ويستعرض التقرير الأدلة والاتجاهات العالمية، والتدابير التي اتخذتها الحكومات، والدعم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة في ما يتعلق بما يلي: (أ) القضاء على الفقر على نحو يراعي المنظور الجنساني، والحماية الاجتماعية، وسياسات سوق العمل؛ (ب) وعمل المرأة وحقوق الإنسان للمرأة وإنهاء التمييز الجنساني؛ (ج) وريادة المرأة للمشاريع؛ (د) والرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر للنساء والفتيات وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر للمرأة؛ (هـ) والعنف الجنساني والتحرش الجنسي؛ (و) الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛ (ز) والحق في التعليم طوال دورة الحياة؛ (ح) والمنظومات الغذائية المستدامة؛ و (ط) القدرة على التأقلم مع المناخ والبيئة والكوارث. ويولى الانتباه إلى آثار الأزمات المترابطة⁽²⁾ الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحالات الطوارئ البيئية والمناخية وأزمات تكاليف المعيشة والغذاء والوقود والديون على النساء والفتيات. ويختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

3 - إن التزامات الدول الأعضاء بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة وتمكينها مكرسة في صكوك عدة منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أن إعلان ومنهاج عمل بيجين والاستنتاجات المتفق عليها في الدورات الحادية والستين (E/CN.6/2017/L.5) والثالثة والستين (E/CN.6/2021/L.3) والسادسة والستين (E/CN.6/2022/L.7) والثامنة والستين (E/CN.6/2024/L.3) للجنة وضع المرأة هي بمثابة إرشادات نحو التمكين الاقتصادي للمرأة، على غرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والهدف 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والأهم من ذلك، إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف.

(1) وردت ردود من الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وزمبابوي، والسلفادور، وصربيا، وغواتيمالا، والفلبين، وقطر، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، وناميبيا، والنمسا، واليابان، واليونان، وكذلك من كيانات الأمم المتحدة والكيانات الدولية التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة السياحة العالمية.

(2) Adam Tooze, "The Last Dystopia: Historicizing the Anthropocene Debate in a Multipolar Age: (2) Lecture II – Polycrisis", Tanner Lectures on Human Values, Columbia University (New York, 2023); World Economic Forum, *The Global Risks Report 2023* (Geneva, 2023).

ثانياً - الأدلة والاتجاهات العالمية

4 - لم تتحقق طموحات إعلان ومنهاج عمل بيجين حتى الآن، رغم التقدم المحرز في الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في بعض المجالات. فالنساء والفتيات هن عرضة لحرمان متزايد مع تنامي أوجه عدم المساواة في الثروة والدخل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها (E/CN.6/2020/3). ويواجه الاقتصاد العالمي تحديات وشكوكاً غير مسبوقه إذ يتزايد تخلف الناس، ولا سيما النساء والفتيات، عن اللحاق بالركب. والعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين بحلول عام 2030، ولا يتوفر سوى ما يزيد قليلاً عن نصف البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز. ومن 18 مؤشراً للهدف 5، هناك مؤشران فقط - بشأن المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية وبشأن القوانين المتعلقة بالمساواة في الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات والتعليم - قريبان من الهدف على الصعيد العالمي. وثمة أربعة مؤشرات أخرى - بشأن الوقت المقضي في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، واتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وملكية الهاتف المحمول، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني - التي لا تزال بعيدة أو بعيدة جداً عن الهدف⁽³⁾.

5 - وعموماً، يبدو أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بات مستبعداً، ما يجعل من الأساسي العمل على خططنا المشتركة من أجل التعجيل بتنفيذ الأهداف⁽⁴⁾. وعلى هذا النحو، دعا الأمين العام بإلحاح في عام 2024 إلى البناء على التقدم المحرز في العام الماضي بشأن حافز هدف التنمية المستدامة المتمثل في توفير تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة لا يقل عن 500 مليار دولار سنوياً للتنمية المستدامة والعمل المناخي⁽⁵⁾.

6 - وغداة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ارتفعت معدلات الفقر في العالم للمرة الأولى في عام 2020 منذ أكثر من ثلاثة عقود بسقوط 90 مليون شخص في براثن الفقر المدقع⁽⁶⁾. وفي عام 2022، أدى ارتفاع التضخم والآثار المضاعفة للحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الآثار المستمرة للجائحة وتباطؤ التعافي في العديد من البلدان. وفي عام 2023، عاد معدل الفقر العالمي العام ليناهاز مستويات ما قبل الجائحة، بيد أن هذا الاتجاه كان شديد التفاوت. وانخفض الفقر المدقع في البلدان المتوسطة الدخل، ولكنه ظل أسوأ مما كان عليه قبل الجائحة في البلدان المنخفضة الدخل أو الهشة أو البلدان التي تشهد نزاعات، حيث ازداد الفقر بشكل طفيف بين عامي 2022 و 2023. ومن المتوقع أن تعيش نسبة تفوق 8,5 في المائة من سكان العالم، أو 691 مليون نسمة، في فقر مدقع⁽⁷⁾، بينهم نسبة تفوق بقليل

(3) Ginette Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2023* (New York, UN-Women and United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2023).

(4) تقرير أهداف التنمية المستدامة 2023: إصدار خاص - نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

(5) تحفيز الأملين العام على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شباط/فبراير 2023.

(6) Nishant Yonzan, Daniel Gerszon Mahler and Christophe Lakner, "Global poverty in the 2020s is on a (6) new, worse course", World Bank blog, 14 October 2022.

(7) Nishant Yonzan, Daniel Gerszon Mahler and Christophe Lakner, "Poverty is back to pre-COVID (7) levels globally, but not for low-income countries", World Bank blog, 3 October 2023.

10 في المائة من نساء العالم. وبحلول عام 2030، سيبقى نحو 8 في المائة، أو 342,4 مليون امرأة وفتاة، معظمهن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في فقر مدقع ما لم تُتخذ إجراءات حاسمة⁽⁸⁾.

7 - لقد قوضت الديون قدرات البلدان النامية على الاستجابة والتعافي من آثار الأزمات المتتالية. وفي عام 2023، ارتفع الدين العام العالمي إلى 97 تريليون دولار بشكل غير مسبوق، وكان النمو الأسرع في البلدان النامية، التي تدين بثلاث هذا المبلغ. ويعيش نحو 3,3 مليار شخص في بلدان تتفق على مدفوعات الفائدة أكثر مما تتفق على التعليم أو الصحة أو العمل المناخي. وفي عام 2023، فاق الدين العام في 59 بلدا ناميا نسبة 60 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بعدما كان هذا العدد 22 بلدا في عام 2011⁽⁹⁾. وتركت تدابير التقشف المرتبطة بالديون والتخفيضات في مخصصات الميزانية المرسودة للخدمات العامة آثارا جنسانية كبيرة، بزيادة فقر النساء والفتيات وإقصائهن وبتزايد أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتهديد قدراتهن على التكيف⁽¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك، فإن الديون المتضخمة وتقلص الحيز المالي حدًا بشدة من تطبيق تدابير الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار ذلك⁽¹¹⁾.

8 - وتتفاوت تغطية الحماية الاجتماعية أيضا في أنحاء العالم. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن أقل من نصف سكان العالم مشمولون باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية)، وإلى أن أقل من ثلث سكان العالم في سن العمل مشمولون بنظم ضمان اجتماعي شاملة. أما الغالبية، أو 4 مليارات شخص، فلا يتمتعون إلا بحماية اجتماعية جزئية أو لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية على الإطلاق. وفي المتوسط، لا يخصص سوى 12,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العام على الحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، مع وجود تباين كبير بين البلدان، من 1,1 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل إلى 16,4 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل، وفجوة كبيرة بين الجنسين تبلغ ثماني نقاط مئوية بين تغطية الرجال والنساء⁽¹²⁾.

9 - إن تدابير الحماية الاجتماعية لصالح الأسر والآباء والأمهات والأطفال منتشرة على نطاق واسع ولكنها متفاوتة. وفي حين كان لدى 184 بلدا شكل من أشكال إجازة الأمومة المدفوعة الأجر في عام 2021، فإن أقل من ثلثها يمثل لمعيار منظمة العمل الدولية البالغ 14 أسبوعا؛ ويطبق 117 بلدا بعض إجازات الأبوة المدفوعة الأجر، ويقدم 53 بلدا بعض الإجازات الوالدية المدفوعة الأجر. وتحصل نسبة أقل بقليل من 45 في المائة من النساء اللاتي لديهن أطفال حديثو الولادة في جميع أنحاء العالم على استحقاقات أمومة نقدية⁽¹³⁾. ويحتاج 40 في المائة من الأطفال دون سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية

(8) هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

(9) United Nations Conference on Trade and Development, "A world of debt report 2024: A growing burden to global prosperity" (Geneva, 2024).

(10) ActionAid, "The Vicious Cycle: Connections Between the Debt Crisis and Climate Crisis", Policy Brief (Johannesburg, 2023).

(11) Daniel Gerszon Mahler and others, "Pandemic, prices, and poverty", World Bank blog, 13 April 2022.

(12) ILO, *World Social Protection Report 2020–22: Social protection at the crossroads – in pursuit of a better future* (Geneva, 2021).

(13) المرجع نفسه

(350 مليون طفل)، إلى مرافق رعاية الأطفال ولكنهم لا يحصلون عليها، في حين يُحرَم عدد يُقدَّر بنحو 606 ملايين امرأة في سن العمل من العمل المدفوع الأجر بسبب أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وفي الوقت نفسه، يمكن خلق ما لا يقل عن 43 مليون فرصة عمل في قطاع رعاية الأطفال وحده⁽¹⁴⁾.

10 - ويتلقى أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد شكلاً من أشكال معاشات الشيخوخة، ولكن ثمة أوجه تفاوت كبيرة بين النساء والرجال. ونظراً لتدني مستوى مشاركة النساء في القوى العاملة وانخفاض دخلهن مدى الحياة، عادة ما يكون احتمال اشتراك النساء في نظم المعاشات التقاعدية واحتمال حصولهن على معاش تقاعدي أقل من الرجال؛ فعلى الصعيد العالمي، تحظى نسبة 38,7 في المائة من الرجال في سن العمل بتغطية بنظام معاشات تقاعدية مقارنة بنسبة 26,3 في المائة لدى النساء. ويمكن لنظم المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات أن تساعد على توفير ضمان نسبي في سن الشيخوخة لكل من النساء والرجال، ولكن مستويات الاستحقاقات غالباً ما تكون منخفضة إلى درجة لا تسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية⁽¹⁵⁾.

11 - ولا تزال الفجوة العالمية بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة قائمة، حيث تتأخر نسبة 30 نقطة مئوية منذ عام 1990، وتبلغ نسبة مشاركة الرجل والمرأة نحو 80 و 50 في المائة، على التوالي⁽¹⁶⁾. وانخفضت مشاركة المرأة إلى 47 في المائة عام 2020 نتيجة للجائحة وزادت بشكل طفيف إلى 49 في المائة عام 2023⁽¹⁷⁾. وفي حالة الرجال والنساء في مقتبل العمر (من 25 إلى 54 سنة) الذين لديهم طفل واحد دون سن السادسة، اتسعت الفجوة إلى نحو 43 نقطة مئوية؛ إذ يشارك جميع الرجال تقريباً من تلك الفئة العمرية في القوة العاملة، بنسبة تتأخر 96 في المائة مقابل 53 في المائة لدى النساء. ويمكن أن تُعزى "عقوبة الأمومة" هذه إلى النصيب غير المتناسب الذي تتحمله النساء من أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، الذي يزداد بالزواج ويضاف إليه المزيد مع إنجاب الأطفال⁽¹⁸⁾. وهذا هو السبب الرئيسي الذي تقدمه النساء في سن العمل لعدم انخراطهن في القوى العاملة⁽¹⁹⁾. ولا تزال المرأة تقضي نحو ثلاثة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجل في اليوم الواحد في أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، وقد تفاقم هذا الوضع مع الأزمات المتتالية⁽²⁰⁾.

Hana Brixi and others, "Expanding access to childcare helps women, children, and economies", (14) World Bank, blog, 10 October 2022. United Nations, "Transforming Care Systems in the Context of the Sustainable Development Goals and *Our Common Agenda*", UN System Policy Paper (New York, 2024).

(15) منظمة العمل الدولية (2021).

(16) World Bank, "Female Labour Force Participation", Gender Data Portal, 10 January 2022.

(17) World Bank, "Labor force participation rate, female (% of female population ages 15+) (modeled ILO estimate)", جرت زيارة الرابط في 21 حزيران/يونيه 2024.

(18) ILO, "New data shine light on gender gaps in the labour market", Spotlight on Work Statistics n°12, (18) ILO Brief (March 2023).

(19) ILO, *Care work and care jobs for the future of decent work* (Geneva, International Labour Office, 2018).

(20) Lorena Aguilar and others, "The climate-care nexus: Addressing the linkages between climate change and women's and girls' unpaid care, domestic and communal work", UN-Women Working Paper (New York, 2023).

12 - ظلت فجوة الأجور بين الجنسين مستمرة بنفس المقدار عند 20 نقطة مئوية في المتوسط على نطاق البلدان⁽²¹⁾. ومع أن التشريعات في 98 اقتصاداً تلزم بتطبيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، فإن 35 اقتصاداً فقط تبنت تدابير الشفافية في الأجور وهو ما يمكن أن يقلص الفجوة في الأجور بين الجنسين⁽²²⁾.

13 - تعاني النساء من انعدام الأمن الغذائي أكثر من الرجال في مختلف المناطق. وعلى الرغم من اتساع الفجوة العالمية بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي خلال جائحة كوفيد-19 من 1,7 نقطة مئوية إلى 3,8 نقطة مئوية في عام 2021، فقد تقلصت إلى 2,4 في المائة في عام 2022 حتى مع تسبب الحرب في أوكرانيا في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة. وبشكل عام، عانت نسبة 29,6 في المائة من سكان العالم (2,4 بليون شخص) من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام 2022، مما يعكس زيادة تبلغ 391 مليون نسمة مقارنة بأرقام ما قبل الجائحة المسجلة في عام 2019⁽²³⁾. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن ما يقرب من واحدة من كل أربع نساء وفتيات ستعاني من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن يعاني عدد إضافي يصل إلى 236 مليون امرأة وفتاة (مقارنة بعدد إضافي يبلغ 131 مليون رجل وفتى) من انعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2050 في حالة حدوث أسوأ سيناريو لتغير المناخ⁽²⁴⁾.

14 - وتعرضت واحدة من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم للعنف الجنساني⁽²⁵⁾، لكن التحليلات الأخيرة تُظهر أن النساء لا يتمتعن إلا بثلاث الحماية القانونية التي يحتجن إليها. فعلى سبيل المثال، من بين 190 اقتصاداً خضعت للتحليل، هناك 151 اقتصاداً لديها قوانين تحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، ولكن 39 منها فقط تحظره في الأماكن العامة⁽²⁶⁾. لقد ازداد العنف الجنساني في سياق أزمات الغذاء والوقود والمياه الناجمة عن اشتداد النزاعات وتسارع وتيرة تغير المناخ، خاصة عندما تكون الخدمات الأساسية غير متوفرة ببساطة أو غير كافية لتلبية الطلب⁽²⁷⁾. وبالمثل، تحملت الصحة البدنية والعقلية للنساء، بما في ذلك صحتهم الجنسية والإنجابية، العبء الأكبر من الأزمة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انقطاع سبل الحصول

(21) ILO, "The gender pay gap", 15 April 2024.

(22) World Bank, *Women, Business and the Law 2024* (Washington, D.C., 2024).

(23) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، و*حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023: التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل* (روما، 2023)؛ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022: إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية* (روما، 2022).

(24) هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

(25) WHO, *Violence against Women Prevalence Estimates, 2018: Global, Regional and National Prevalence Estimates for Intimate Partner Violence against Women and Global and Regional Prevalence Estimates for Non-Partner Sexual Violence against Women* (Geneva, 2021).

(26) البنك الدولي، 2024.

(27) UN-Women and United Nations, "Global gendered impacts of the Ukraine crisis on energy access and food security and nutrition", 2022.

على الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الصحية وضغوط العمل الشاقة في مجال أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر⁽²⁸⁾.

15 - وقد تحقق تكافؤ الجنسين في التعليم، وتحديدًا إكمال التعليم الابتدائي، في معظم البلدان⁽²⁹⁾، على الرغم من أن الفجوات بين الجنسين تظل إشكالية في بعض المناطق، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما أن التقدم قد انعكس في بلدان مثل أفغانستان⁽³⁰⁾. وعلاوة على ذلك، كان عدد الشابات غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب في عام 2022 يفوق عدد الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما (32,1 في المائة مقابل 15,4 في المائة)، حيث سجلت أكبر الفجوات بين الجنسين في وسط وجنوب آسيا (48,7 في المائة مقابل 15,4 في المائة)⁽³¹⁾، وكانت نسبة 54 في المائة من الفتيات غير الملتحقات بالتعليم الرسمي في البلدان المتأثرة بالآزمات⁽³²⁾. وظلت نسبة الخريجات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عند 35 في المائة خلال السنوات العشر الماضية⁽³³⁾.

16 - ولا يوجد بلد في العالم يوفر للمرأة فرصًا ونتائج متساوية في الفرص والنتائج. وتعمق الحواجز الهيكلية والقوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية التمييزية مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في الاقتصاد. وفي الاقتصادات الـ 190 التي جرى تقييمها في عام 2023، تتمتع النساء بأقل من ثلثي الحقوق القانونية للرجال، ولا يوجد سوى 40 في المائة من البلدان التي لديها أنظمة لتنفيذها بشكل صارم⁽³⁴⁾. وتُستعرض في الفرع الثالث أدناه التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء من أجل التصدي للآزمات المتراكمة.

ثالثا - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم الذي قدّمته كيانات الأمم المتحدة

ألف - القضاء على الفقر على نحو مراعى للمنظور الجنساني والحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل

17 - يتضح على نحو متزايد أن التصدي للآزمات المتتالية والتعافي منها على نحو شامل ومستدام لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت المساواة بين الجنسين في صميم سياسات القضاء على الفقر والحماية

(28) Abiola Awofeso and others, "COVID-19 and Women and Girls' Health in Low and Middle-Income Countries: An Updated Review of the Evidence", Center for Global Development Policy Paper No. 234 (Washington, D.C., 2021).

(29) Raja Bentaouet Kattan and Myra Murad Khan, "Closing the gap: Tackling the remaining disparities in girls' education and women's labor market participation", World Bank blog, 9 March 2023.

(30) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *Global education monitoring report 2022: gender report: Deepening the debate on those still left behind* (Paris, 2022).

(31) هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2023.

(32) New York, UN-Women) 2022 snapshot gender The :Goals Development Sustainable the on Progress (and United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2022).

(33) UNESCO, *Global education monitoring report 2024: gender report: technology on her terms* (Paris, 2024).

(34) البنك الدولي، 2024.

الاجتماعية وسوق العمل⁽³⁵⁾. ومن المتوقع أن يوفر المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل ما لا يقل عن 400 مليون وظيفة لائقة في الاقتصادات الخضراء والرقمية واقتصادات الرعاية وأن يوسع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية⁽³⁶⁾.

18 - وأبلغت الدول الأعضاء عن أطر السياسات ذات الصلة التي تعالج فقر المرأة والحماية الاجتماعية والعمالة من أجل إعمال حقوق المرأة وتمكينها (الأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وألمانيا، والبوسنة والهرسك، وبوروندي، وبوروندي، وبيرو، وجمهورية مولدوفا، وزمبابوي، والسلفادور، والسلفادور، وغواتيمالا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، واليابان، واليونان). وفي أستراليا، تحدد الاستراتيجية الوطنية "العمل من أجل المرأة: استراتيجية للمساواة بين الجنسين" (2024) رؤية عشرية للمساواة الاقتصادية والأمن، والرعاية غير مدفوعة الأجر والمدفوعة الأجر، والعنف الجنساني، والصحة، والقيادة، والتمثيل وصنع القرار. وفي بوروندي، يقوم البرنامج الوطني لتعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة في بوروندي (2019-2027) بتفعيل السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين (2012-2025) ويعزز المشاركة الاقتصادية العادلة للنساء والرجال من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي عام 2023، نشرت ألمانيا "سياسة التنمية النسوية - من أجل مجتمعات عادلة وقوية في جميع أنحاء العالم"، التي تهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية لعدم المساواة من خلال تعزيز حقوق النساء والفتيات على اختلافهن ومواردهن وتمثيلهن. وفي الأردن، تهدف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) إلى تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل وصنع القرار الاقتصادي وتعمم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في الوزارات الحكومية والقطاع الخاص.

19 - وسنت الدول الأعضاء أيضا سياسات سوق العمل والتوظيف لتقليص الفجوات بين الجنسين ودعم العاملات والباحثات عن عمل في اكتساب المهارات وإيجاد فرصة عمل. وفي الأرجنتين، يهدف البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين في العمل والعمالة والإنتاج ("Equalize") إلى تقليص الفجوات والفصل بين الجنسين في عالم العمل من منظور متعدد الجوانب ومنظور حقوق الإنسان. وفي أرمينيا، تلقت أكثر من 2 000 امرأة وفتاة الدعم من خلال المنصة الوطنية لتسريع التمكين الاقتصادي للمرأة منذ عام 2022. وفي السلفادور، يقدم برنامج الأمهات العازبات المشورة الفنية بشأن العثور على وظيفة وبدء مشروع ويتيح أيضا الاتصال المباشر مع الشركات، وفقا للوائح العمل. وفي غواتيمالا، يعزز برنامج تنقل اليد العاملة في غواتيمالا الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وقد دعم أكثر من 850 امرأة في الحصول على عمل في الخارج في عامي 2022 و 2023. وتشجع اليابان إعادة تأهيل العاملات مع التركيز على المهارات الرقمية. وفي قيرغيزستان، تدعم السياسات الهادفة إلى تحسين أداء سوق العمل الأشخاص العاطلين عن العمل، وغالبية من النساء، في الحصول على عمل من خلال فرص عمل مؤقتة في الأشغال العامة المدفوعة الأجر والتدريب المهني في المهن المطلوبة. وفي الفلبين، يسهل برنامج التقديم الشامل والمتكامل للخدمات الاجتماعية في الفلبين وصول المرأة إلى الموارد والوظائف غير التقليدية والأنشطة المجتمعية. ويعزز برنامج الزيارات المهنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يحمل اسم عالمة الفيزياء ليز مايتر، التطوير الوظيفي للنساء في بداية ومن منتصف حياتهن المهنية في مجال الطاقة النووية.

(35) *World Economic Situation and Prospects 2024* (United Nations publication, 2024); Silke Staab and others, *Government responses to COVID-19: Lessons on gender equality for a world in turmoil* (New York, UN-Women and United Nations Development Programme (UNDP), 2022).

(36) الأمم المتحدة، "دعم مسرع الأمم المتحدة العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل"، بدون تاريخ.

20 - واعتمدت الدول الأعضاء تدابير الحماية الاجتماعية من أجل تحسين مواجهة حالة الفقر وانعدام الأمن لدى النساء (الأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وألمانيا، وبوروندي، وبيرو، وبيلاروس، وبوروندي، وبيرو، وبيلاروس، وزمبابوي، وغواتيمالا، والفلبين، وقطر، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، وناميبيا، والنمسا، واليونان). وفي بوروندي، يقدم مشروع دعم شبكة الأمان الاجتماعي الدعم للنساء الفقيرات والأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية عبر الهواتف المحمولة والتدريب على المهارات الحياتية. وفي قيرغيزستان، يحصل الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمولودون لأمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إعانة شهرية قدرها 70 دولاراً. وفي المكسيك، يتلقى الأشخاص الذين يعانون من إعاقات دائمة ويعيشون في فقر في مجتمعات السكان الأصليين والمكسيكيين المنحدرين من أصل أفريقي والمهمشين استحقاقات الحماية الاجتماعية على شكل مدفوعات مرتين في الشهر بقيمة 140 دولاراً. واستفادت من هذه المدفوعات 165 561 امرأة بين عامي 2019 و 2023. كما يُضمن معاش تقاعدي أساسي للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ويعيشون أوضاعاً هشّة؛ واستفادت 643 801 6 امرأة من المعاش التقاعدي بين عامي 2018 و 2023. ويدعم برنامج الأغذية العالمي التحويلات النقدية في بنغلاديش بهدف الوصول إلى 6 ملايين امرأة حامل وطفل دون سن الخامسة بحلول عام 2026، وينفذ الصومال شبكة أمان مستجيبة للصدمات في الصومال استناداً إلى نظام الإنذار المبكر التابع لبرنامج الأغذية العالمي، تقدم تحويلات نقدية عبر الهواتف المحمولة لأكثر من 200 000 امرأة في إطار الاستعداد لموسم الجفاف. ووفرت هذه التدابير في مجال الحماية الاجتماعية دعماً حيوياً وربما عززت قدرة النساء على الصمود في وجه الصدمات مستقبلاً⁽³⁷⁾.

باء - عمل المرأة وحقوق الإنسان الواجبة لها وإنهاء التمييز الجنساني

21 - تفيد جميع الدول الأعضاء تقريباً في تقاريرها بإحراز أوجه تقدم في أعمال عمل المرأة وحقوق الإنسان الواجبة لها وإنهاء التمييز الجنساني في العمل، بسبل منها إضفاء الطابع النظامي على العمل في الاقتصاد غير النظامي. وأصدرت العديد منها قوانين وتدابير لمكافحة التمييز والعمل الإيجابي أو عززتها (الأرجنتين، وأرمينيا، والأردن، وأستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، ورومانيا، وغواتيمالا، وقطر، وكرواتيا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، واليابان)، بما في ذلك نظام الحصص (أرمينيا، والإمارات العربية المتحدة، وكولومبيا، واليابان) والميزة المراعية للمنظور الجنساني. وأعادت أستراليا العمل ببيان الميزانية السنوية للمرأة، مما يتيح الشفافية في عمل الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين في القرارات المتعلقة بالميزانية. وفي البوسنة والهرسك، أدت الميزة الجنسانية في النظام الوطني للمعلومات المتعلقة بإدارة الميزانية إلى زيادة استجابة البرامج الحكومية للمنظور الجنساني. وترصد كولومبيا التمويل الوطني للاستقلالية الاقتصادية للمرأة، ويعزز البرنامج الوطني لتوفير مساكن من أجل كرامة المرأة حقوق المرأة واستقلاليتها الاقتصادية وحصولها على ظروف عمل كريمة، ويسد الفجوات التعليمية والرقمية ويمنع العنف ضد المرأة ويتصدى له.

22 - ويكتسب انتقال المرأة من العمل غير النظامي إلى العمل النظامي أهمية أساسية لتحسين أحوال وشروط توظيف النساء العاملات الفقيرات، بمن فيهن المهاجرات والعاملات المنزليات. وفي الأرجنتين، يعترف السجل الوطني للعاملين والعاملات في الاقتصاد الشعبي في الأرجنتين بحقوق العمال في القطاعات

(37) هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022.

غير النظامية ويضفي الطابع الرسمي عليها ويضمن حصولهم على العمل والضمان الاجتماعي وبرامج التدريب وشبكات التسويق والانتماء والشمول المالي؛ واعتباراً من آذار/مارس 2024، كان أكثر من 58 في المائة من العمال المسجلين من النساء، 90 في المئة منهن عاملات في مجال الرعاية وعاملات منزليات. وعلاوة على ذلك، يساعد برنامج "تعزيز العمالة" في الأرجنتين الرجال والنساء العاطلين والعاطلات عن العمل على تحسين مهاراتهم ومهاراتهم الوظيفية والحصول على وظائف جيدة مع تقديم حوافز لأصحاب العمل لتوفير فرص عمل رسمية.

23 - وبالنسبة إلى تدابير محددة لدعم دخل المرأة والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، تعمل وكالة المساواة بين الجنسين في مكان العمل في أستراليا مع المنظمات لقياس مؤشرات المساواة بين الجنسين والفجوة في الأجور بين الجنسين والإبلاغ عنها. وتستعد ألمانيا لإدراج توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن شفافية الأجور في القانون الألماني بحلول حزيران/يونيه 2026. وفي اليونان، تعالج خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025 الفجوة في الأجور بين الجنسين. ويقدم التحالف الدولي للمساواة الأجور بقيادة منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والذي يضم 63 عضواً من بينهم 25 حكومة، الدعم إلى الحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل في سياق تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين.

24 - وتنفذ الدول الأعضاء الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار تحالف عمل جيل المساواة المعني بالعدالة والحقوق الاقتصادية الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشمل ذلك التزامات البوسنة والهرسك ورومانيا بشأن تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين والتزامات بروندي بشأن بناء القدرة الاقتصادية لصحايا العنف الجنساني والناجيات منه. وتوفر مجموعة أدوات تعميم وتنفيذ المساواة بين الجنسين 2023 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إرشادات بشأن إدماج الاعتبارات الجنسانية في الحوكمة العامة ودعم التوازن بين الجنسين بتدابير المساءلة.

جيم - ريادة المرأة للأعمال

25 - لا تزال ريادة المشاريع تشكل محورا في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد وضعت معظم الدول خططا واستراتيجيات وطنية لريادة المرأة للأعمال والمشاريع النسائية أو عززتها (بابوا غينيا الجديدة، والبوسنة والهرسك، وبورو، والسلفادور، وصربيا، وقيرغيزستان، وناميبيا، واليونان). ومع ذلك، فإن اقتصادا واحدا فقط من بين كل خمسة اقتصادات يفرض المشتريات العامة المراعية للمنظور الجنساني، مما يعني أن النساء تقوتهن فرصة اقتصادية سنوية بقيمة 10 تريليون دولار⁽³⁸⁾. ونتيجة لذلك، أطلق مركز التجارة الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2024 حملة عالمية للمشتريات العامة المراعية للمنظور الجنساني، بدعم من 14 دولة ومنظمة دولية. وفي كينيا، تضمن سياسة المشتريات العامة في كينيا تخصيص 30 في المائة من جميع المشتريات العامة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

26 - وتقوم البلدان بدعم التدريب ومنح الشهادات وتمويل المشاريع النسائية (الأردن، وبروندي، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا، وزمبابوي، والسلفادور، وصربيا، وغواتيمالا، والفلبين، وقطر،

(38) البنك الدولي، 2024.

وكرواتيا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، وناميبيا). وفي حالة بعض البلدان، مثل الأرجنتين، يشمل ذلك التركيز على التنوع الجنساني. واستفاد من صندوق المرأة الحرة والمنتجة في كولومبيا 6 390 امرأة خلال الربع الأول من عام 2024، حيث دعم استقلالهن الاقتصادي بالقروض وعزز مجموعات الادخار والائتمان. وفي جمهورية مولدوفا، يمنح برنامج دعم ريادة المرأة للأعمال في جمهورية مولدوفا ما يصل إلى 11 200 دولار للنساء اللواتي يباشرن مشروعاً تجارياً ودعماً مالياً غير قابل للاسترداد يصل إلى 34 000 دولار للمشاريع التي تديرها النساء. وفي بيرو، في عام 2023، دعم البرنامج الوطني "مشاريعكن" 230 امرأة من ذوات الإعاقة، بما في ذلك في إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن التجارية. وفي الفلبين، يركز برنامج الارتقاء بتكنولوجيا المشاريع الصغيرة (4.0 SETUP) على الاحتياجات التكنولوجية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وبميزانية قدرها 1,33 مليون دولار في عام 2023، وفر البرنامج 3 348 وظيفة للنساء.

27 - وقام برنامج "التكنولوجيا كمحرك للفرص الاقتصادية للمرأة" التابع للاتحاد الدولي للاتصالات الذي تم تنفيذه في إثيوبيا وبوروندي وهايتي وأنجز في عام 2023، بتقييم مدى استجابة السياسات والاستراتيجيات واللوائح التنظيمية في الاقتصاد الرقمي لمراعاة المنظور الجنساني وبتطوير المهارات الرقمية لرائدات الأعمال في قطاعات الزراعة والمنسوجات والملبوسات، واستفاد منه 2 570 فرداً، أكثر من 80 في المائة منهم من النساء.

دال - أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر للنساء والفتيات وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر للنساء

28 - لقد جعلت جائحة كوفيد-19 الاهتمام العالمي ينصب على اقتصاد الرعاية وعلى المسؤولية غير المتناسبة بشدة التي تتحملها النساء والفتيات عن أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر والتي تتحملها النساء عن أعمال الرعاية المدفوعة الأجر في قطاعي الصحة والخدمات، لكن هذا الاهتمام خفّ منذئذٍ وخفّ معه الاستثمار في هذا الصدد على نحو ما يتبين من تقارير الدول الأعضاء. فقد أبلغ أقل من نصف الدول الأعضاء عن اتخاذ تدابير بصدد الإقرار بعبء أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وتقليصه وإعادة توزيعه وتعويض وتمثيل من يُقمن بأعمال الرعاية المدفوعة الأجر، وإن سُلط الضوء على العديد من المبادرات المبتكرة.

29 - وتعمل الأرجنتين على إعداد خريطة وطنية لخدمات الرعاية في شكل أداة تفاعلية على الإنترنت تعرض أماكن الرعاية (32 000 مكان، بالإضافة إلى 1 000 مكان للتدريب حالياً) وخدمات الرعاية المتاحة للأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عرض الطلب غير الملبى. وأطلقت خريطة لخدمات الرعاية في المكسيك في عام 2023.

30 - وفي أستراليا، تسهم إعانة رعاية الأطفال في جعل خدمات التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة أبسر تكلفة، وقد زيد مقدار هذه الإعانة في عام 2023 لفائدة 96 في المائة من الأسر. وتدعم كينيا وناميبيا مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والعاملين في هذا المجال. وبدأت أرمينيا في توفير دعم حكومي لرعاية الأطفال دون سن الثالثة الذين هم أطفال جنود وجنديات مفقودين أو متوفين في عام 2023.

31 - وأنشأت كولومبيا نظاماً وطنياً للرعاية في عام 2023، وأقرت في إصلاحها للمعاشات التقاعدية في عام 2024 بالوقت الذي تقضيه النساء في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتمثل هذا الإقرار

في تخفيضها قيمة اشتراكات التقاعد المطلوبة من الأمهات اللواتي يتحملن مسؤوليات الرعاية. وابتداءً من عام 2023، يمكن للأمهات العاطلات عن العمل في جمهورية مولدوفا اللواتي يرعين أطفالاً دون سن الثانية أن يستقن من تأمين الرعاية الصحية كاملاً.

32 - وفي عام 2024، أنشأت السلفادور اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بالرعاية لتنفيذ السياسة الوطنية بشأن المسؤولية المشتركة عن الرعاية. وفي المكسيك، يعمل برنامج "دعم أطفال الأمهات العاملات" على تحسين فرص العمل والدراسة والاستمرار فيهما لفائدة الأمهات والوصيات العازبات والآباء والأوصياء العزاب الذين يعملون أو يبحثون عن عمل أو يدرسون ولكن لا تتوفر لهم رعاية للأطفال؛ وفي الفترة من 2021 إلى 2023، استفاد من هذا البرنامج 167 480 من الأمهات والوصيات العازبات والآباء والأوصياء العزاب و 310 175 طفلاً تصل أعمارهم إلى ثلاث سنوات، ومنهم 152 881 فتاة.

33 - وتشكل إجازة الأمومة والإجازة الوالدية المدفوعتا الأجر آليتين أساسيتين لتمكين النساء من الاستمرار في العمل، وكفالة تقاسم مسؤوليات الرعاية بين الأبوين. وزادت أستراليا مدة الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر من 18 إلى 20 أسبوعاً لكل أسرة في عام 2023 ثم ستزيدها إلى 26 أسبوعاً بحلول عام 2026. وعدلت بيلاروس قانون العمل في عام 2023 لمنح يوم إجازة مدفوعة الأجر في الأسبوع للولادة أو الوالد أو الوصية أو الوصي إذا كانوا يربون طفلاً معاقاً دون سن 18 عاماً أو ثلاثة أطفال أو أكثر دون سن 16 عاماً. وفي عام 2023، فرضت كرواتيا منح الآباء الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص إجازة والدية لمدة 10 أيام عمل خلال الأشهر الستة الأولى من ولادة الطفل. وفي عام 2023، سنّت اليابان سياسات تهدف إلى زيادة الدعم المقدم لرعاية الأطفال ونسبة العاملين الذكور الذين يحصلون على الإجازة الوالدية من 14 في المائة حالياً إلى 50 في المائة بحلول عام 2025 و 85 في المائة بحلول عام 2030.

34 - وتعمل البلدان على تعزيز قدراتها في مجال البيانات والإحصاءات الجنسانية لدعم تقييم أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر في الحسابات القومية والاسترشاد بها في وضع السياسات، من خلال إنجاز استقصاءات لاستخدام الوقت وتوزيع عبء أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر في الأسرة المعيشية. وفي عام 2024، اعتمدت صربيا مدونة قواعد تتعلق بمنهجية حساب عبء الأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وتتص على أن مصطلح "العمل المنزلي غير المدفوع الأجر" يُقصد به الأعمال المنزلية التي لا يتقاضى عنها أجر نقدي مثل تدبير شؤون الأسرة المعيشية ورعاية الأطفال وكبار السن والمرضى من أفراد الأسرة والعمل في المزارع. ويمثل ذلك خطوة أولى في النظر في توفير حد أدنى من الأجور لهؤلاء العاملين دون أجر وشملهم بتغطية التأمين الصحي.

35 - ويدعم برنامج "عدم إغفال أي امرأة" لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إنتاج إحصاءات جنسانية وإنجاز استقصاءات لاستخدام الوقت بهدف تعزيز سياسات الرعاية وإصلاحات القوانين والرصد العام لمسائل المساواة بين الجنسين. وفي كينيا، أفضى القيام في عام 2023 باستقصاء لاستخدام الوقت وتقييم احتياجات الرعاية الوطنية إلى إقرار السياسة الوطنية للرعاية التي تتضمن تدابير لتقليص عبء أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعه من خلال توفير خدمات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة وتقاسم المسؤوليات المنزلية. وخصصت الحكومة مبلغ مليوني دولار لتغطية تنفيذ هذه السياسة على مدى خمس سنوات. وفي جورجيا، كان لاستقصاء استخدام الوقت المنجز في عام 2022 أثر في سياسات الإجازة الوالدية في القطاع الخاص وأفضى إلى إنجاز تقييم للأثر الجنساني لقانون الخدمة العامة بهدف دعم الإجازة الوالدية والتوازن بين العمل والحياة الشخصية. وتدعم منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

أربعة بلدان في منطقة البحر الكاريبي، وهي دومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وغرينادا، في إدراج أسئلة عن استخدام الوقت في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة في عامي 2024 و 2025. وفي عام 2023، قدم برنامج "عدم إغفال أي امرأة" الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إعداد وإطلاق أول استراتيجية لها على الإطلاق تتعلق بالإحصاءات الجنسية، وفي تعزيز استخدام مرصدها الجنساني.

هاء - العنف الجنساني والتحرش الجنسي

36 - يندرج منع العنف والتصدي له وتوفير الخدمات للناجين وجعل الأماكن العامة والخاصة آمنة للنساء والفتيات ضمن أولويات الدول الأعضاء (الأرجنتين والأردن وأستراليا والإمارات العربية المتحدة وبابوا غينيا الجديدة وبوروندي والبوسنة والهرسك وبيرو ورومانيا وزمبابوي والسلفادور وصربيا وغواتيمالا وقيرغيزستان وكرواتيا وكولومبيا ولبنان والمكسيك وناميبيا والنمسا واليابان واليونان).

37 - وفي عام 2022، أطلقت أستراليا الخطة الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال للفترة 2022-2032، وتُوجّه هذه الخطة العمل الحكومي في مجالات الوقاية والتدخل المبكر والتصدي وتوفير خدمات التعافي والشفاء دعماً للضحايا والناجين. وأطلقت أستراليا أيضاً المبادئ الوطنية للتصدي للتحكم القسري في الأسرة وللعنف العائلي، وهي مبادئ موجهة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتصدي للعنف. ويحق لجميع الموظفين اعتباراً من عام 2023 الحصول على 10 أيام إجازة عائلية وإجازة عنف عائلي مدفوعة الأجر كل عام.

38 - واعتمدت كرواتيا الخطة الوطنية لردع العنف الجنسي والتحرش الجنسي (2022-2027) وسنت في عام 2024 قانوناً يُحدد جريمة قتل الإناث باعتبارها جريمة مستقلة. وعزز الأردن الجهود المبذولة للتصدي للعنف ضد المرأة، حيث عدّل قانون منع العنف الزوجي لتوسيع العمل بأوامر عدم التعرض وفرض عقوبات أكثر صرامة على المخالفات. واعتمدت قيرغيزستان خطة عمل مجلس وزراء قيرغيزستان للفترة 2023-2024 لمنع زواج الأطفال والزواج القسري. وعززت ناميبيا تشريعاتها للتصدي للعنف الجنساني والعنف العائلي والعنف ضد الأطفال. واعتمدت بيرو تشريعات لحماية المهاجرين الذين يقعون ضحايا للعنف، والفتيات والفتيان والمراهقات والمراهقين الذين يعيشون حالة ضعف.

39 - وفي عام 2023، وضعت السلفادور وكولومبيا بروتوكولات لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة في دوائر الخدمة العامة ومكافحة العنف والتمييز الجنسانيين في عالم العمل. وجُزمت زمبابوي التحرش الجنسي ووضعت سياسة متعلقة به تشمل القطاعين العام والخاص وحددت تعريفاً للعنف والتحرش الجنسانيين في تعديل قانون العمل لعام 2023 لتوسيع الحماية الممنوحة للموظفين في مواجهة أرباب العمل والموظفين الآخرين.

40 - وأطلقت الدول الأعضاء برامج وخدمات مجمعة تتعلق بالعنف الجنساني (الأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وإسرائيل وألمانيا وبوروندي وبيرو وبيلاروس ورومانيا وزمبابوي والسلفادور وغواتيمالا وقيرغيزستان وكرواتيا وكوت ديفوار وكولومبيا وكينيا والمكسيك والنمسا). وأجرت النمسا حملة إعلامية باللغتين الإنكليزية والأوكرانية بعنوان "احذري في الطريق" بشأن مخاطر الاتجار بالبشر والخدمات المتوفرة لمساعدة النساء اللواتي يعبرن الحدود. وتوفر بيلاروس ملاجئ مؤقتة لضحايا العنف العائلي والناجين منه. وتوفر كرواتيا مراكز استشارية لضحايا العنف العائلي والجنسي والناجين منه، مع التركيز على حماية الحقوق وإتاحة

خيارات للإيواء ووضع خطط لكفالة سلامة النساء والأطفال وتوفير التمثيل القانوني والرعاية الصحية. وفي عام 2023، كانت السلفادور رائدة في إنشاء الوحدة المتخصصة لتقصد العنف ضد المرأة والتحرش بها في أماكن العمل، وتضم هذه الوحدة 60 مفتشاً مدرباً على كشف ومعالجة التمييز في العمل والعنف والتحرش الجسديين والنفسيين والجنسيين والعائليين. وأنشأت رومانيا شبكة تسمى "فينوس - معاً من أجل حياة آمنة!"، وهي شبكة وطنية تضم 41 داراً آمنة لتوفير أماكن الإقامة والمعلومات والمشورة وخدمات الدعم للنساء ضحايا العنف العائلي والناجيات منه.

41 - ويعالج برنامج الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة المسمى "بيئات مرنة مستدامة وحاضنة للجميع" الروابط بين العنف الجنساني والبيئة في المبادرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ. واستضافت منظمة السياحة العالمية في عام 2022 حلقة عمل عبر الإنترنت باللغتين الإنكليزية والإسبانية كان موضوعها القضاء على التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة في قطاع السياحة. وصدّقت 44 دولة حتى حينه على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190) التي تحمي الأشخاص في عالم العمل⁽³⁹⁾.

واو - الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية

42 - وسّعت الدول الأعضاء إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. فقد أرسّت البلدان قوانين وسياسات وخدمات لتعزيز صحة الأمهات من النساء والفتيات (الأرجنتين وبوروندي وزمبابوي وغواتيمالا وقيرغيزستان وكوت ديفوار واليونان)؛ وسبل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (الأرجنتين والأردن وألمانيا وزمبابوي واليونان)، بما في ذلك للمراهقين (غواتيمالا والمكسيك) ومجتمع الميم الموسّع (المكسيك)؛ وخدمات التربية الجنسية الشاملة في المدارس الابتدائية والثانوية (بابوا غينيا الجديدة) والمجتمعات المحلية (الأرجنتين)؛ وخدمات الصحة النفسية (البوسنة والهرسك وكينيا).

43 - وفي عام 2023، أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة السياسة الوطنية لتعزيز صحة المرأة لضمان تمتع المرأة بأعلى مستويات خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية. وتعكف البوسنة والهرسك على إعداد نظام مستدام للرعاية الصحية النفسية المجتمعية يحترم حقوق الإنسان ويحفظ كرامة النساء والرجال الذين يعانون من اضطرابات الصحة النفسية وأسرهم. وفي اليونان، يستهدف برنامج "قوفي جينيماتا" للوقاية من سرطان الثدي جميع النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 50 و 69 عاماً ويقدم خدماته مجاناً، ويستخدم هذا البرنامج التكنولوجيا الرقمية لتسهيل الفحص.

44 - وأنهت ألمانيا في عام 2022 الحظر المفروض على الإعلان عن خدمات الإجهاض، وسمحت للأطباء بإعلام الجمهور بأنهم يجرون عمليات الإجهاض، وهو ما يسهل على النساء الحصول على معلومات دقيقة والعثور على أطباء، وألغت كذلك الأحكام الصادرة بحق أطباء منذ عام 1990.

(39) انظر: ILO, Ratifications of the Violence and Harassment Convention, 2019 (No. 190)، اطّلع على الرابط في 21 حزيران/يونيه 2024.

45 - ولتعزيز الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية واستخدامها، تُنفذ زمبابوي حزمة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الجنسية والإنجابية في حالات الأزمات التي أعدها الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في حالات الأزمات.

زاي - الحق في التعليم طوال دورة الحياة

46 - في ظل الأزمات المتتالية، لا بدّ من الاستثمار في حق الفتيات والنساء في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. ونهضت نسبة تزيد عن النصف من الدول الأعضاء المدمّة لتقارير بحق النساء والفتيات في التعليم وحسّنت قدرة النظم التعليمية على مراعاة المنظور الجنساني. وعالجت الدول الأعضاء مسائل تضمّن المناهج الدراسية والتدريس تنميّطاً جنسانياً يمكن أن يعيق الفتيات والفتيان بطرق مختلفة (الأرجنتين وألمانيا واليونان)، والتتمتع والعنف في المدارس، بما في ذلك التتمتع السيبراني (أستراليا وجمهورية مولدوفا وغواتيمالا ولبنان والمكسيك واليونان)، ومنع ومعالجة ترك الدراسة بسبب الحيض والحمل والإعاقة واليتم والفقر والعيش في الشوارع (الأردن وبابوا غينيا الجديدة وبوروندي وبورو وزمبابوي وغواتيمالا وكينيا والمكسيك)، والتفاوتات الجنسانية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (الأرجنتين وأستراليا وألمانيا وأيرلندا والبوسنة والهرسك وزمبابوي والفلبين وقيرغيزستان وكينيا والنمسا واليونان).

47 - وسلّطت غواتيمالا الضوء على محور أمية البالغين في حملتها الوطنية لمحو الأمية (2023-2027) التي تستهدف الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً بواسطة 17 لغة، بما في ذلك لغات الغاريفونا والزينكان والإسبانية والمايا، وتمكّن النساء من مواصلة دراستهن بعد الولادة. واستفاد من هذه الحملة في مرحلتها الأولى (2017-2022) ما عدده 509 483 امرأة و 199 400 رجل.

48 - واحتفلت البوسنة والهرسك باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2023 تحت عنوان "من يُدير البوسنة والهرسك؟ فتيات تكنولوجيا المعلومات!". وأطلقت ألمانيا الشبكة النسوية للتعليم الكفيل بإحداث تحول جنساني (2022-2025)، بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، بهدف جمع الأدلة عن التعليم الكفيل بإحداث تحول جنساني وقطع التزامات ووضع استراتيجيات في هذا الشأن في مختلف أنحاء العالم. وتعمل ألمانيا مع الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال الشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي، على سد الفجوة الرقمية الجنسانية بواسطة منصة "أنتغي" للتعلم الإلكتروني التي ستوفر لمليون امرأة وفتاة إمكانية الحصول مجاناً على التدريب على المهارات الرقمية الكفيلة بإحداث تحول جنساني وعلى الشهادات والتوجيه الإلكتروني بحلول عام 2026. وفي اليونان، افتُتح في عام 2022 مختبر الابتكار اليوناني للمرأة، وهو شراكة بين كيانات حكومية ومراكز أكاديمية وبحثية ومؤسسات من القطاع الخاص تهدف إلى سد الفجوة الرقمية الجنسانية.

حاء - النظم الغذائية المستدامة

49 - سلّطت الدول الأعضاء الضوء على السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني من أجل تحقيق الأمن الغذائي والعمالة المستقرة في سياق تزايد انعدام الأمن الغذائي. وفي عام 2024، سنت المكسيك القانون العام بشأن الغذاء الكافي والمستدام والتغذية، الذي يلزم جميع سلطات الدولة بتعزيز واحترام

وحماية إعمال الحق في الحصول على غذاء كاف، وفقاً لمبادئ المساواة بين الجنسين وبين الفئات العمرية وتحقيق مصالح الطفل الفضلى.

50 - وفي الأرجنتين، تضمن الإعانة الغذائية في الأرجنتين حصول الجميع على الغذاء، مع دفعات شهرية لشراء المواد الغذائية ومنتجات النظافة الصحية. وتعطي هذه الإعانة الأولوية للأمهات اللاتي لديهن أطفال حتى سن 14 عاماً، والنساء الحوامل بعد الثلث الأول من الحمل، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون ظروفًا صعبة، واستفاد منها 2 338 757 شخصاً بحلول تموز/يوليه 2023.

51 - وفي كوت ديفوار، بدأ في عام 2022 تنفيذ برنامج إنتاج الأغذية في حالات الطوارئ لمدة عامين، بقرض قيمته 151,18 مليون يورو من بنك التنمية الأفريقي و 68,14 مليون يورو من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. ويستجيب البرنامج للارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية من خلال زيادة الإنتاج الوطني من الأرز والذرة والنيهوت، وتعزيز السيادة الغذائية وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، ويستفيد منه أكثر من 800 000 من صغار المزارعين، 30 في المائة منهم من النساء، من خلال توفير أصناف بذور معتمدة قادرة على الصمود في وجه المناخ ومغذية وعالية الغلة.

52 - وفي المكسيك، يعمل برنامج دعم البنية التحتية في مجال الزراعة المائية على تحسين البنية التحتية للري والزراعة البعلية لتعزيز الإنتاج الزراعي ومكافحة الفقر، مع إعطاء الأولوية للنساء والشعوب الأصلية. ويولد برنامج تعزيز اقتصادات الشعوب الأصلية سلاسل قيمة مستدامة ويدعم ثقافات الشعوب الأصلية ويعزز الإنتاج المجتمعي والاستهلاك المحلي وتسويق السلع الزراعية الإيكولوجية والحرفية. وأدى البرنامج حتى الآن إلى الإدماج المالي لما يقرب من 9 900 امرأة.

53 - وفي زمبابوي، زرع حتى كانون الثاني/يناير 2024 ما يقرب من 12 مليون قطعة أرض بالذرة والذرة الرفيعة والفول السوداني واللوبياء وعباد الشمس في إطار مبادرة بفومفودزا/انتواسا، ويتجاوز ذلك الهدف المحدد لموسم 2023-2024 والبالغ 9,5 ملايين قطعة أرض. وتستخدم المبادرة تقنيات الزراعة المحافظة على الموارد، مثل عدم الحراثة وتغطية التربة بغطاء عضوي وإقٍ وتكثيف إنتاج المحاصيل باستخدام الحبوب المقاومة للجفاف، والمدخلات المحسنة وتجميع مياه الأمطار، لتحقيق غلات أكبر وأكثر قدرة على التكيف مع المناخ، وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء والشباب، من أجل المشاركة في سلاسل القيمة الزراعية وتحسين سبل عيشهم وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. وفي عام 2023، شارك في المبادرة 84 في المائة من الأسر الريفية، مقارنة بـ 22 في المائة من الأسر الحضرية، وشاركت النساء في 62 في المائة منها. وفي موسم 2023-2024، تم إنتاج 2,57 مليون طن من الذرة والحبوب التقليدية، وهو ما يتجاوز متطلبات الاستهلاك الوطني البالغة 2,2 مليون طن.

54 - وشرعت الدول الأعضاء في برامج التغذية المدرسية أو وسعت نطاقها لدعم الأمن الغذائي للأطفال والأسر. ففي بوروندي، يغطي البرنامج الوطني للوجبات الغذائية المدرسية أكثر من 660 000 طفل ويهدف إلى الوصول إلى 2,8 مليون طفل بحلول عام 2032. وفي اليونان، يطبق برنامج التغذية المدرسية في 1 620 مدرسة، مما أدى إلى انخفاض معدلات انعدام الأمن الغذائي والتسرب من المدارس وزيادة التماسك والتضامن الاجتماعي. وفي غواتيمالا، سجّل برنامج التغذية في المدارس في عام 2024 نحو 3 000 مورد من الأسر الزراعية، 40 في المائة منهم من النساء، وكان مصدراً لدعم الدخل وتوزيع الإنتاج لـ 25 000 مزارع في المجمل. وفي كينيا، وصل برنامج التغذية في المدارس إلى حوالي 1,5 مليون طفل

في المقاطعات الريفية المتضررة من الجفاف، وتوسّع ليشمل نيروبي في عام 2023 ويغطي 250 000 تلميذ في المدارس الابتدائية. وبدعم من برنامج الأغذية العالمي، يوفر لبنان وجبات مدرسية لـ 100 000 من الأطفال اللبنانيين وأطفال اللاجئين السوريين. ويهدف التحالف المعني بالوجبات الغذائية، الذي يضم 120 من الدول الأعضاء والشركاء، إلى ضمان حصول كل طفل على وجبة صحية ومغذية في المدرسة بحلول عام 2030.

55 - وبالنسبة إلى العمالة في النظم الغذائية، يقدم مشروع ريادة الأعمال الزراعية الرعوية والتطوير المهني فيها للشباب والنساء (2022-2027) في بوروندي الدعم في مجال التدريب المهني ورفع مستوى المهارات للنساء والشباب من خلال منصات التعلم الرقمي والتعاونيات والمشاريع الزراعية الرعوية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

56 - ويهدف المشروع الألماني "تعزيز عمالة المرأة من أجل التحول الأخضر في أفريقيا" إلى زيادة قابلية توظيف النساء الفقيرات وزيادة دخلهن من خلال فرص التعليم والتدريب المراعية للمنظور الجنساني في المهن التي يهيمن عليها الرجال تقليدياً. ويحسن مشروع التعليم والتدريب المهني التقني الزراعي للمرأة، الممول من الاتحاد الأوروبي وألمانيا، فرص عمل المرأة في المجال الزراعي من خلال تنمية المهارات التي تحدث تحولاً في القضايا الجنسانية في ستة بلدان أفريقية.

57 - وفي لبنان، ركز برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية الذي تنفذه ست وكالات تابعة للأمم المتحدة حتى عام 2023، على خلق فرص عمل وفرص اقتصادية مراعية للمنظور الجنساني في الزراعة والنظم الغذائية للنساء والشابات في المناطق المحرومة. ونشرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2022 ورقة بعنوان تغيير حياة المرأة الريفية من خلال الحماية الاجتماعية التي تحدث تحولاً في القضايا الجنسانية، وتتضمن إرشادات حول السبل التي يمكن من خلالها للحماية الاجتماعية دعم الأمن الغذائي للنساء والفتيات.

طاء - القدرة على التكيف مع المناخ والبيئة والكوارث

58 - من الواضح أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات مراعية للمنظور الجنساني للاستجابة لحالات الطوارئ المناخية والبيئية (انظر E/CN.6/2022/L.7). وقد وضعت الدول الأعضاء استراتيجيات وخططاً مراعية للمنظور الجنساني فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والحد من مخاطر الكوارث. ووضع 23 بلداً حتى الآن خطط عمل متعلقة بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ، في إطار مبادرة من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، من خلال عمليات تشاركية متعددة أصحاب المصلحة تضم نساء محليات لتحديد القضايا الجنسانية في القطاعات ذات الأولوية وتعزيز إجراءات التخفيف والتكيف والقدرة على الصمود للجميع. وتقوم بنغلاديش حالياً باستعراض وتحديث خطة عملها المتعلقة بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويجري حالياً وضع خطط عمل في بليز ورواندا⁽⁴⁰⁾.

59 - وكان هناك تحسن في الأبعاد الجنسانية للجولة الثانية من المساهمات المحددة وطنياً، التي أعدتها الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بموجب اتفاق باريس. وأظهر تحليل أجري لـ 110 مساهمات محددة وطنياً حتى نيسان/أبريل 2024 أن

(40) IUCN, Climate Change Gender Action Plans, n.d.

106 مساهمات أدمجت اعتبارات المساواة بين الجنسين، في زيادة عن 53 مساهمة في الجولة الأولى، وأن 70 في المائة كانت تشير إلى المرأة أو النوع الاجتماعي في قطاعات محددة، مقارنة بـ 15 في المائة في السابق⁽⁴¹⁾. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحليل لتقييم إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في أطر السياسات والميزانية وآثار ذلك على قدرة النساء والفتيات على التكيف. وتهدف خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وتغير المناخ في المكسيك إلى تنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في القطاعات المحددة في المساهمة المنقحة المحددة وطنياً، بقيادة المرأة ومشاركتها.

60 - وفي الأرجنتين، تتناول الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بحلول عام 2030 الأثر المتباين للاحتباس الحراري على النساء ومجتمع الميم الموسّع. وفي كوت ديفوار، تدمج الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ (2023-2030) القضايا الجنسانية، بما في ذلك في 80 في المائة من المؤشرات. وبدأت كينيا العمل بخطة العمل الوطنية الثالثة لتغير المناخ (2023-2027)، واستراتيجية التنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات (2022-2050)، وتمويل العمل المناخي بقيادة محلية ومنحة الاستثمار في القدرة على التكيف مع تغير المناخ في المقاطعات بمبلغ 295 مليون دولار من الخزنة الوطنية والشركاء في التنمية، وتحقيق اللامركزية في التمويل المناخي لصالح النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المهمشة. وأطلقت السلفادور تحالف المرأة وتغير المناخ في عام 2023، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي إطار يوم المساواة بين الجنسين في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أطلقت رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة شراكة عمليات الانتقال العادلة المراعية للمنظور الجنساني والعمل المناخي التي حظيت بتأييد 80 طرفاً.

61 - ويُظهر أحدث تحليل لإدماج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، التي أعدت بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، أن 56 في المائة فقط من هذه الاستراتيجيات وخطط العمل تشير إلى المرأة أو النوع الاجتماعي، وهو مؤشر على التحديات التي تواجه العديد من البلدان في إدماج الأهداف الجنسانية لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وخطة عمل المسائل الجنسانية، 2022-2030. ويشكل الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس الصعوبة الرئيسية التي تقول البلدان إنها تواجهها في إعداد التقارير المراعية للمنظور الجنساني بشأن أهداف الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي⁽⁴²⁾. ويرجع برنامج حفظ التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة في المكسيك لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام من منظور النوع الاجتماعي والشعوب الأصلية، مع التركيز على المناطق المحمية والمناطق العازلة.

62 - وفي آذار/مارس 2024، بدأ العمل بخطة عمل المسائل الجنسانية لدعم تنفيذ إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030). وفي الأرجنتين، يدعو "دليل إدماج منظوري النوع الاجتماعي والتنوع في الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث" إلى أن تضمن وكالات الحماية المدنية حقوق النساء ومجتمع الميم الموسّع في حالات الطوارئ والكوارث. وفي عام 2023، بدأت غواتيمالا برنامجاً دراسياً

(41) UNDP, Advancing Gender Equality in NDCs: Progress and Higher Ambitions, n.d.

(42) Christina Supples and others, *Gender Equality, Women's Empowerment, and Leadership in National Biodiversity Planning, Monitoring and Reporting* (New York, UNDP, 2024).

بعنوان "نهج متكامل قائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة في تغير المناخ وإدارة المخاطر" يغطي حقوق الإنسان للنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية ونساء الغاريفونا. وتنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع أستراليا، البرنامج المتعلق بقدرة المرأة على مواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ لتعزيز سبل عيش النساء والفتيات ورفاههن وقدرتهن على الصمود في مواجهة الكوارث والمساهمة في الاستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

63 - وتمول أيرلندا جماعة الابتكار والمعرفة في مجال المناخ، وتدعم المنظمات والمشاريع الصغيرة التي تقودها النساء في البلدان النامية في اختبار الحلول المناخية وتوسيع نطاقها. ويركز البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) على توفير السكن الملائم والأمن، وإمدادات المياه النظيفة والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والحيازة الآمنة للأراضي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ من منظور المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، ويشمل 190 مدينة في 40 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويقوم تقرير منظمة الأغذية والزراعة 2024 المناخ المجفف: قياس آثار تغير المناخ على السكان الفقراء والنساء والشباب في المناطق الريفية آثار الظواهر الجوية المتطرفة وتغير المناخ على المدى الطويل على دخل المرأة الريفية.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

64 - لقد أضرت الأزمات المتراكمة بالنساء والفتيات بشكل غير متناسب في جميع جوانب التنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومنذ صدور التقرير السابق في عام 2022 (A/77/243)، يتزايد الفقر المدقع في البلدان النامية لأول مرة منذ جيل كامل، مما يوسع فجوة الفقر بين الجنسين. وقد عانت النساء والفتيات من تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي والغذائي، وتضاعف العنف في المنزل والعمل، وتزايدت متطلبات الرعاية والعمل المنزلي بدون أجر. واتخذت الدول الأعضاء خطوات هامة لمواجهة التحديات، إلا أن الاستجابة لم تكن كافية بالنظر إلى تزايد أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، وارتفاع مستويات الديون، وتقلص الحيز المالي، لا سيما في البلدان النامية. وبات يلزم تجديد التضامن العالمي وتعددية أطراف من أجل خلق حاضر ومستقبل يحققان الاستدامة والعدالة والمساواة بين الجنسين.

65 - ولتحقيق القيادة والمشاركة الكاملتين والمتساويتين والهادفتين للنساء والفتيات في التنمية المستدامة وفي اقتصاداتهن ومجتمعاتهن، وضمان حقوق المرأة في الحصول على العمل وفي مكان العمل وحقوق النساء والفتيات في الصحة والتعليم والحياة الخالية من العنف تمشيا مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة، تُشجع الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ التدابير التالية:

(أ) تقييم الدروس والتوصيات المنبثقة عن جائحة كوفيد-19 لتعزيز التعافي المراعي للمنظور الجنساني من الأزمات المتتالية وتفاذي حالات الطوارئ في المستقبل؛

(ب) إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة والفقر وسوق العمل والعمالة والحماية الاجتماعية؛

- (ج) القضاء على فقر النساء والفتيات من خلال دعم وظائف النساء ودخلهن وسبل عيشهن والاستثمار فيها والحد من نصيبهن غير متناسب من أعمال الرعاية والعمل المنزلي بدون أجر؛
- (د) توسيع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني ونظمها للوصول إلى جميع النساء والفتيات بكل تنوعهن، وحماية سلامتهن وسبل عيشهن الحالية والمستقبلية وزيادة قدرتهن على الصمود في وجه الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- (هـ) تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في أسواق العمل وصنع القرار والقيادة في المجال الاقتصادي من خلال معالجة الحواجز الهيكلية وإزالة القوانين والأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية؛
- (و) كفالة حصول النساء، لا سيما الشابات، على العمل اللائق وريادة الأعمال، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع النظامي على الوظائف والمشاريع في الاقتصاد غير النظامي والاستثمار في تنمية المهارات والتدريب ومنح الشهادات والتمويل؛
- (ز) الاستثمار في اقتصاد الرعاية واتخاذ إجراءات للاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر للنساء والفتيات في الأسرة المعيشية، وبين الأسر المعيشية والدولة، وخفضها وإعادة توزيعها، ومكافأة وتمثيل عمل المرأة المدفوع الأجر عن طريق توسيع نطاق خدمات الرعاية والوظائف والبنية التحتية عالية الجودة، وسن سياسات بشأن إجازة الأمومة والأبوة، وتوفير استحقاقات وحماية اجتماعية لمقدمي الرعاية والعاملين في مجال الرعاية؛
- (ح) ضمان تمتع المرأة بحقوق العمل وحقوق الإنسان والقضاء على التمييز الجنساني في العمل والفجوة في الأجور بين الجنسين؛
- (ط) التصديق على اتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189)، وتوصية العمال المنزليين، 2011 (رقم 201)، والاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190)، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش، 2019 (رقم 206) وتنفيذها؛
- (ي) سن وتنفيذ قوانين وسياسات وبرامج لمنع العنف والتحرش الجنسيين والجنسانيين والتصدي لهما في الأماكن العامة والخاصة، وإنشاء أماكن عمل مادية وإفتراسية آمنة، ووضع تدابير فعالة للوقاية والاستجابة، وخدمات أساسية وسبل انتصاف للضحايا والناجيات، وإجراءات تقديم الشكاوى، وتدابير لمحاسبة الجناة طبقاً للاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190)، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش، 2019 (رقم 206)؛
- (ك) تعزيز وحماية حق النساء والفتيات في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك صحتهم وحقوقهن الجنسية والإنجابية؛
- (ل) ضمان إكمال الفتيات لتعليمهن، ودعم الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة لإكمال تعليمهن والحصول على عمل، مع إيلاء اهتمام مركز لاحتياجات وأولويات الفتيات والشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب؛

(م) الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات من خلال منظور مجرى الحياة الذي يقلل من الفصل الجنساني القطاعي والمهني ويروج لدور المرأة في العمالة والقطاعات غير التقليدية، لا سيما في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

(ن) القضاء على القوانين والأعراف والممارسات الاجتماعية في جميع المجالات وعلى جميع المستويات التي تميز ضد النساء والفتيات، وإشراك السلطات الوطنية والمحلية وقادة المجتمعات المحلية والرجال والفتيات؛

(س) تعزيز النظم الغذائية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني والأمن الغذائي للنساء والفتيات ومجتمعاتهن والاستثمار فيها؛

(ع) إدماج المنظورات الجنسانية في تصميم وتمويل وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على التعافي من آثاره، والحد من مخاطر الكوارث، وحماية التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي؛

(ف) معالجة أزمة الديون بدعم البلدان النامية المحتاجة من خلال تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها وإلغائها؛ ومساعدة البلدان النامية في تجنب الديون التي لا يمكن تحملها وتنفيذ تدابير للحد من مخاطر أزمات الديون في المستقبل؛ والدعوة إلى تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف والتنسيق من قبل جميع الدائنين لمعالجة حالة الديون المتدهورة؛ والتسليم بأن هذه التدابير يمكن أن تعزز الحيز المالي اللازم للاستثمارات من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

(ص) توسيع الحيز المالي وتعزيز المؤسسات لإنهاء عدم المساواة بين الجنسين وفققر المرأة وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ق) تحسين جمع وتحليل واستخدام الإحصاءات والبيانات الجنسانية المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والدخل والعرق والأصل الإثني والهوية الجنسية والميل الجنسي والوضع من حيث الهجرة وحالة الإعاقة والموقع وغير ذلك من الخصائص المتعلقة بالعمل اللائق وريادة الأعمال والحماية الاجتماعية والاقتصاد غير النظامي والصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والعنف الجنسي والجنساني، والصلة بين النوع الاجتماعي والمناخ والبيئة.

66 - ونشجّع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات السالفة الذكر ورصدها وتقييمها على جميع المستويات.